

دور المنتجات الزراعية في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

The role of agricultural products in supporting exports outside the hydrocarbon sector in Algeria

د. بيوض محمد العيد¹ / جامعة سطيف 1 (الجزائر)، mohammedlaid.bayoud@univ-setif.dz

أ. بن يحيى ابتسام / جامعة سطيف 1 (الجزائر)، ibtissambenyahia@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022/06/16

تاريخ القبول: 2021/11/03

تاريخ الإرسال: 2021/09/15

ملخص

استهدفت هذه الدراسة تحليل دور المنتجات الزراعية في دعم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. في محاولة لتحديد البدائل المتاحة نحو تكريس فكر التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية لريع المحروقات. من خلال تحليل الاحصائيات المتاحة حول التجارة الخارجية، الصادرات الزراعية، وأهم السلع الزراعية الجزائرية المصدرة. خلصت الدراسة إلى أن شعبة التمور هي البديل المستدام الأمثل الذي من شأنه أن يدر عوائد من النقد الأجنبي عن تصديره نظرا للإمكانيات الإنتاجية والتجارية التي تمتلكها الجزائر. يبقى أن تدعم الجزائر هذا البديل بجملة من الآليات على غرار: زيادة الكميات المصدرة، إعادة التفاوض حول تسعيره، التحفيز المالي والضريبي للمنتجين، تشجيع أدوات التسويق الدولي، محاربة التهريب، وتوفير البنية التحتية واللوجيستية للتصدير.

الكلمات المفتاحية: المنتجات الزراعية، الصادرات خارج المحروقات، التمور

تصنيف JEL : Q20 : F100 : Q17.

Abstract:

This study aimed to analyze the role of agricultural products in supporting Algerian exports outside hydrocarbons. In an attempt to determine the available alternatives towards perpetuating the thought of economic diversification and getting rid of dependence on hydrocarbon rents. By analyzing the available statistics on foreign trade, agricultural exports, and the most important exported Algerian agricultural commodities.

The study concluded that the dates division is the optimal sustainable alternative that would generate returns from foreign exchange for its export due to the productive and commercial capabilities that Algeria possesses. It remains for Algeria to support this alternative with a number of mechanisms such as: increasing the exported quantities, renegotiating its pricing, financial and tax stimulus for producers, activating international marketing tools, fighting contraband, and providing infrastructure and logistical for export.

Keywords: agricultural products, non-hydrocarbon exports, dates

Jel Classification Codes : Q20; F100 ; Q17.

¹ المؤلف المرسل: بيوض محمد العيد، الإيميل: mohammedlaid.bayoud@univ-setif.dz

I - تمهيد

نتج عن الازمة المالية العالمية لسنة 2008 اختلالات اقتصادية ومالية وتجارية كبيرة لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني منها الى حد الان. وكان من أهم هذه التقلبات والاختلالات تراجع أسعار البترول الى مستويات تناهز 40 دولارا بعدما كانت قبل الازمة على أعتاب 140 دولارا. هذا الانخفاض انعكس بالسلب على التوازنات المالية والتجارية للدول المصدرة للبترول، وخاصة منها الجزائر التي تعتمد اعتمادا شبة كلي على عوائد المحروقات لتسديد فواتير الاستيراد من جهة، وضمان إيجابية كفة الميزان التجاري من جهة أخرى. هذه الصدمة المالية أجبرت الجزائر على ضرورة المرور إلى الحلول الجذرية من خلال تحديد واستغلال البدائل المتاحة. والتي تتصف باستدامة عوائدها وقدرتها على تعويض ولو جزئيا ربع المحروقات لتقليل الاعتماد عليها كمصدر وحيد للعوائد من النقد الأجنبي. إضافة الى خلق اقتصاد منتج ومتنوع يضمن التغلب على التقلبات المفاجئة في الاقتصاد العالمي، ويساهم في خلق القيمة والتشغيل وتحقيق النمو الاقتصادي. أفرز التحليل القطاعي للاقتصاد الجزائري وضعية سلبية وغير مريحة لتحديد البدائل التي من شأنها تعويض عوائد المحروقات. خصوصا في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم عموما والجزائر من خلاله. فأزمة داء كورونا فرضت اغلاقا أحيانا كليا وأحيانا جزئيا لجزء كبير من النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي. دون إغفال التوتر السياسي الذي سبق أزمة كورونا من خلال التغيير الذي أفرزه الحراك؛ كل هذا ساهم أكثر في تكريس الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري. فمن جهة، يعاني قطاع الصناعة من تخلف جهازه الإنتاجي وحتى التركيبي بعد غلق المركبات وتأخر إطلاق قانون الاستثمار الجديد. بينما يستمر القطاع الاستخراجي في تصدير الثروات الباطنية، التي تزرعها الجزائر بعد المحروقات، دون تصنيع أو تحويل. ليبقى خيار القطاع الزراعي البديل المطروح خصوصا في ظل القدرات الرأسمالية التي تمتلكها الجزائر، والمزايا النسبية والتنافسية لمنتجات هذا القطاع التي من شأنها أن تدعم هذا البديل.

1.I - إشكالية البحث

من خلال كل ما سبق، كان لابد من البحث عن إجابة على التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة المنتجات الزراعية في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

لينتق عن التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هو واقع التجارة الخارجية للجزائر؟
- مما يتشكل هيكل صادرات الجزائر؟
- ما هو واقع الصادرات الزراعية الجزائرية؟ وما هي السلع الزراعية الجزائرية المصدرة؟
- كيف يمكن دعم الصادرات الزراعية؟

2.I - فرضيات البحث

على أساس التساؤلات المطروحة سابقا نفترض ما يلي:

- تقع الجزائر الان بين مطرقة انخفاض عوائد المحروقات وسندان ارتفاع فاتورة الاستيراد بسبب الظروف التي يمر بها العالم؛
- تصدر الجزائر بالدرجة الاولى المحروقات، ثم الموارد الأولية، والمنتجات الزراعية؛
- من أهم الصادرات الزراعية الجزائرية نجد: التمور، والخضر؛
- يعتبر التسويق الناجح من أهم الاليات التي يمكن من خلالها دعم تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية.

3.I - أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف العلمية من بينها:

- رسم واقع التجارة الخارجية للجزائر في ظل الظروف الراهنة؛
- تسليط الضوء على صادرات المنتجات الزراعية؛ وأهم السلع الزراعية التي تصدرها الجزائر؛
- الكشف عن نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية؛ وسبل دعمها وتطويرها.

4.I - أهمية البحث

ينطوي هذا البحث على أهمية جوهرية تتجسد في تحديد البدائل أو البديل الأمثل؛ والمتمثل أساسا في سلعة زراعية ذات ميزة تنافسية وحتى نسبية. تكون بديلا، ولو جزئيا، يبلور فكر التنوع الاقتصادي ويقلص من التبعية لعائدات قطاع واحد وهو قطاع المحروقات.

5.I - حدود الدراسة

ستمتد حدود هذه الدراسة بين سنتي 2000 و 2018. نظرا لثبات الكثير من العوامل المحيطة بمتغيرات الدراسة. وتجدر الإشارة الى أن تمديد التحليل الى سنة 2020 غير ممكن نظريا وتطبيقيا؛ فظرف الجائحة جعل من الظروف الاقتصادية، المحلية في الجزائر والعالمية على حد سواء، غير مستقرة مما أثر على التطور الطبيعي للكميات والمبالغ.

6.I - الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات الزراعية والصادرات خارج قطاع المحروقات نجد ما يلي:

- مقال: مصطفى مراد، تحت عنوان واقع الصادرات الزراعية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط (فرص وتحديات). والمنشور في مجلة دراسات (جامعة الأغواط)، المجلد: 16، العدد: 01 لشهر جانفي 2019. والتي تناول فيها الباحث تأثير انخفاض أسعار النفط على الصادرات الجزائرية، إضافة الى واقع الصادرات الزراعية في الجزائر وسبل ترقيتها من أجل المساهمة أكثر في التجارة الخارجية، إضافة للتعرض إلى الفرص التي تحوزها الجزائر في هذا القطاع. وكذا معرفة أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر.

- مقال: صالح سلمي، تحت عنوان: واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020. والمنشور في المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد: 04، العدد: 01 لسنة 2008. والتي تناول فيها الباحث وصف وتحليل لواقع الصادرات الجزائرية للفترة من 2010 إلى 2020، وكذلك واقع الصادرات خارج المحروقات وأسواق التصدير والطلب الكلي للمنتجات الجزائرية، وكذا المؤسسات الداعمة للصادرات خارج المحروقات.

- مقال: عبد الرحمان مغاري، ومختار صابة، ومنصور ناصر الرجي، تحت عنوان: واقع فرع إنتاج وتصدير التمور بالجزائر وإمكانيات تطوره المستقبلي. والمنشور في مجلة اقتصاد المال والاعمال (جامعة الوادي)، المجلد: 03، العدد: 01 لشهر جوان 2018. والتي تناول فيها الباحث جهود الجزائر لترقية صادراتها خارج المحروقات، وتطوير فرع التمور بالجزائر، من خلال تبني استراتيجية واضحة للنهوض بفرع التمور، استراتيجية تقوم على تحسين مستوى الإنتاج، تحسين توضيب التمور، تسجيل علامة تجارية لتمور دقلة نور، دعم السياسة التسويقية في السوق الدولية والبحث عن أسواق جديدة وعدم الاكتفاء بالأسواق التقليدية.

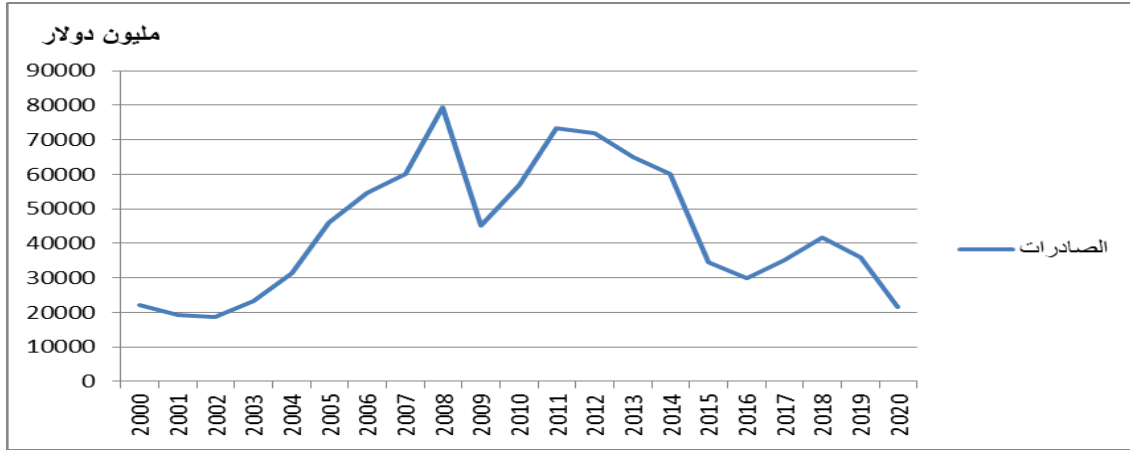
II- واقع التجارة الخارجية للجزائر وتطور وضعيتها ميزانها التجاري

يستهدف هذا الجزء استعراض واقع التجارة الخارجية للجزائر من خلال الاحصائيات العامة عن صادرات وواردات الجزائر، إضافة الى تطور وضعيتها الميزان التجاري خلال نفس الفترة مع محاولة تحليل معطيات حجم صادرات الجزائر حسب المنتجات ومدى مساهمة كل قطاع فيها.

II- 1- واقع التجارة الخارجية في الجزائر

يكتسي الاقتصاد الجزائري صبغة الاقتصاد الريعي، لذلك تسيطر المحروقات على النسبة الأكبر من قيمة الصادرات الجزائرية حيث بلغت على سبيل المثال سنة 2020 ما نسبته 91% من إجمالي الصادرات. وقد مثلت إيطاليا (3994 مليون دولار)، اسبانيا (3405 مليون دولار)، فرنسا (2116 مليون دولار)، هولندا (1845)، والولايات المتحدة الأمريكية (1826) أهم الوجهات الاقتصادية للصادرات الجزائرية لسنة 2020 دائما (UNCTAD, 2021).

الشكل (01): صادرات الجزائر في الفترة بين 2000 و 2020 (مليون دولار)

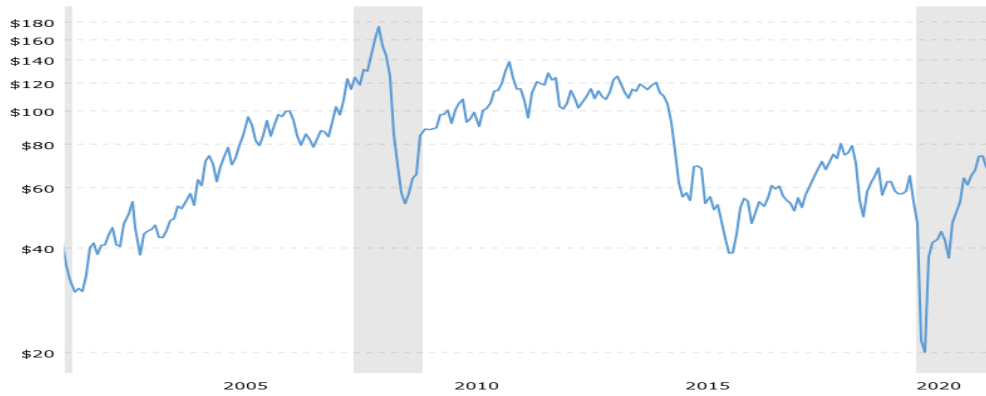


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

UNCTAD, *International merchandise trade*, available on :
<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx>

يظهر الشكل تطور صادرات الجزائر في الفترة بين 2000 و 2020. والملاحظ أن قيمة الصادرات تزايدت بشكل متزايد، بداية من سنة 2000 إلى غاية 2008، أين كانت الطفرة ووصول أسعار البترول إلى أعلى مستوياتها قبل أن تنفجر أزمة الرهن العقاري. بعد سنة 2008، شهدت الصادرات تراجعا سريعا ظهر في قيمة الصادرات المحققة سنة 2009، والتي قدرت بحوالي 45174.05 مليون دولار بعدما كانت تقدر بحوالي 79298 مليون دولار سنة 2008.

الشكل (02): تطور أسعار البترول في الفترة من 2000 الى 2020 (دولار)

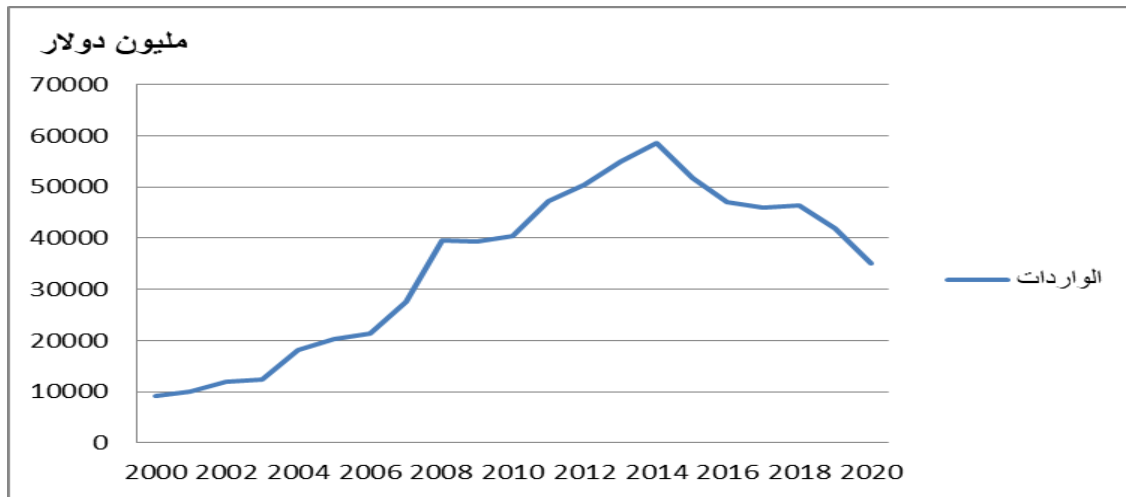


Source : Macrotrends, *Crude Oil Prices - 70 Year Historical Chart*, available on: <https://www.macrotrends.net/1369/crude-oil-price-history-chart>

رغم التعافي الذي أبداه الاقتصاد الجزائري من تبعات أزمة الرهن العقاري والتي ظهرت في شكل ارتفاع قيمة الصادرات لتصل إلى حوالي 73489 مليون دولار سنة 2011. إلا أن الصادرات الجزائرية عرفت بعد ذلك انحدارا مستمرا بسبب الانخفاض المستمر لأسعار البترول. لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ سنة 2000، محققة 21517.09 مليون دولار سنة 2020، بتراجع قدر بحوالي 39.9% عن سنة 2019. وبمقارنة رسم الشككين السابقين نجد أنهما يتطابقان تقريبا بما يثبت العلاقة الوطيدة بين قيمة الصادرات الجزائرية وأسعار البترول مما يثبت فرضية التبعية الربعية.

في المقابل، ولأن العجلة الإنتاجية لا تزال متوقفة تقريبا يبقى الاقتصاد الجزائري رهين الواردات التي تكلف الجزائر جزء كبير جدا من عائدات الصادرات وحتى احتياطي العملة الصعبة.

الشكل (03): واردات الجزائر في الفترة من 2000 الى 2020



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

UNCTAD, *International merchandise trade*, available on : <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx>

يظهر الشكل (03) تزايدا مستمرا لقيمة الواردات الجزائرية منذ سنة 2000، أين كانت تقدر بحوالي 9171 مليون دولار لتصل إلى 58580 مليون دولار سنة 2014. أي أنها تضاعفت خمس مرات، وهو ما يبرز من

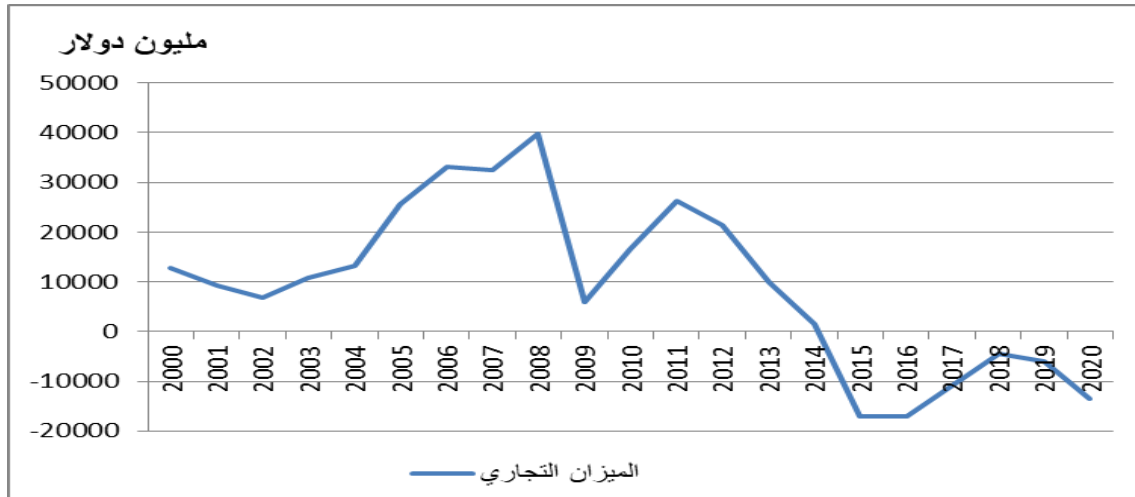
جهة العبء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات واحتياطي العملة الصعبة. ومن جهة أخرى، مدى تخلف الجهاز الإنتاجي والتبعية الكلية للأسواق الخارجية في توفير المتطلبات المحلية سواء الاستثمارية أو حتى الاستهلاكية.

ورغم تذبذب أسعار البترول، وانخفاض عائدات الجزائر من المحروقات خاصة والكلية عموما ابتداء من سنة 2008، إلا أن ترشيد النفقات وخاصة فاتورة الاستيراد لم يحدث إلا بحلول سنة 2014. أين تناقصت الواردات تدريجيا لتصل سنة 2020 إلى حوالي 35121.76 مليون دولار، بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 16.25% عن سنة 2019.

II-2- تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري

من جهة أخرى، وبعد استعراض تطور صادرات وواردات الجزائر، وحتى يتم إبراز أثر التغيرات التي شهدتها الصادرات والواردات على الاقتصاد الجزائري، لابد من استعراض وضعية الميزان التجاري في نفس الفترة.

الشكل (04): وضعية الميزان التجاري الجزائري في الفترة من 2000 إلى 2020



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

UNCTAD, *International merchandise trade*, available on :
<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx>

من خلال الشكل (04)، وبناء على ما سبق، يتضح جليا أن الفترة من 2000 إلى 2008 كانت سنوات مدرة للعملة الصعبة، من خلال ارتفاع أسعار البترول وقيمة الصادرات بما يعني فائض متزايد في الميزان التجاري وصل سنة 2008 إلى 39819 مليون دولار.

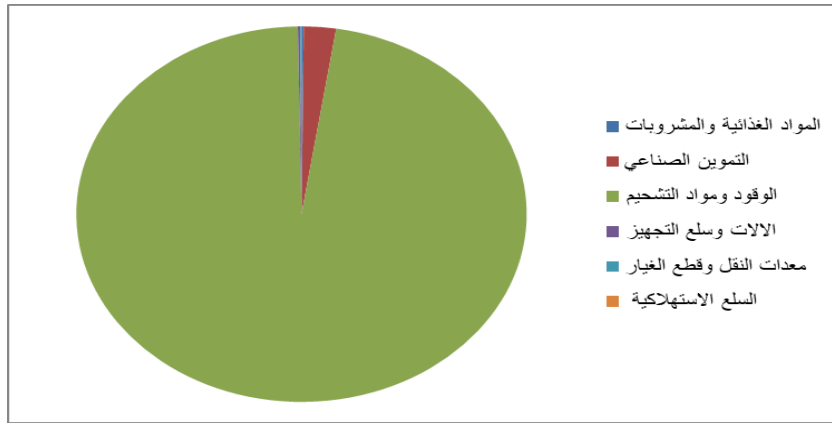
من الواضح أن سنة 2014 كانت نقطة الانعطاف بالنسبة للاقتصاد الجزائري. فبعد انخفاض أسعار البترول وقيمة صادرات الجزائر ابتداء من هذه السنة، ورغم تخفيض فاتورة الاستيراد أيضا بداية من سنة 2014؛ إلا أن هذا التخفيض لم يكن كافيا. ليصل الميزان التجاري الجزائري، في سنة 2014 دائما، إلى حالة التساوي بين الصادرات والواردات؛ أي بفائض يناهز الصفر الصحيح. ورغم الانتعاش التي عرفتتها وضعية الميزان التجاري، بعد سنة 2017، إلا أن الوضعية العامة تبقى غير مريحة في ظل التبعية الكبيرة جدا لتغيرات أسعار البترول، وتجاوز فاتورة الواردات قيمة الصادرات وصولا إلى سنة 2020.

III- تحليل هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة بين 2000 و 2018

III- 1- تحليل هيكل الصادرات حسب الفئات الاقتصادية

تظهر مختلف تقارير التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري أن هيكل الصادرات الجزائرية يتكون من ست (06) فئات اقتصادية كبرى هي: المواد الغذائية والمشروبات، التموين الصناعي، الوقود ومواد التشحيم، الآلات و سلع التجهيز، معدات النقل وقطع الغيار، السلع الاستهلاكية. ورغم هذا التنوع في التوزيع إلا أن نسب المساهمات متباينة بشكل كبير.

الشكل (05): هيكل الصادرات الجزائرية سنة 2000



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

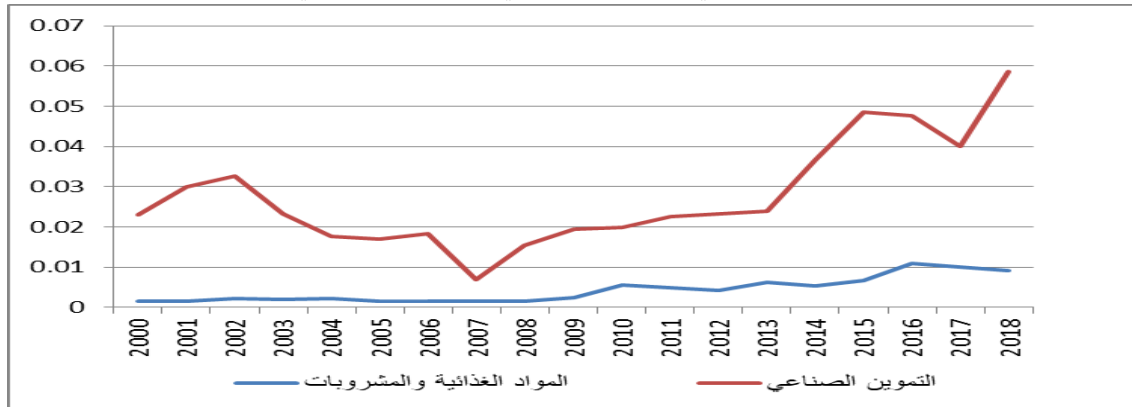
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017، نشرة 2018، رقم 48، ص 53.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، نشرة 2016 رقم 46، ص 58.
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص ص: 174-175. متوفر على الرابط:

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211>

تسيطر فئة الوقود ومواد التشحيم على ما نسبته 97.27%، بقيمة تفوق 1611973.6 مليون دينار جزائري (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021، الصفحات 174-175). بينما تحتل المرتبة الثانية فئة التموين الصناعي وبعيدا جدا عن نسبة مساهمة الوقود ومواد التشحيم بنسبة تقدر بحوالي 2.31%. بينما تساهم بقية الفئات الأربع بنسب تقارب الصفر الصحيح. مما يعكس التبعية الكلية لقطاع المحروقات كمنتج أساسي ومصدر رئيسي للعائدات من النقد الأجنبي.

رغم هذا التباين في التوزيع يظهر التتابع الإحصائي لتطور نسب مساهمة الفئات الاقتصادية المكونة لهيكل صادرات الجزائر بعض التطور الإيجابي ولو أنه يبقى ضعيفا وبطيئا. فعلى سبيل تظهير فئتي المواد الغذائية والمشروبات والتموين الصناعي تزايد مقبولا خلال الفترة بين سنتي 2000 و 2018.

الشكل (06): تطور مساهمة قطاعي التموين الصناعي والمواد الغذائية في الصادرات الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017، نشرة 2018، رقم 48، ص 53.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، نشرة 2016، رقم 46، ص 58.

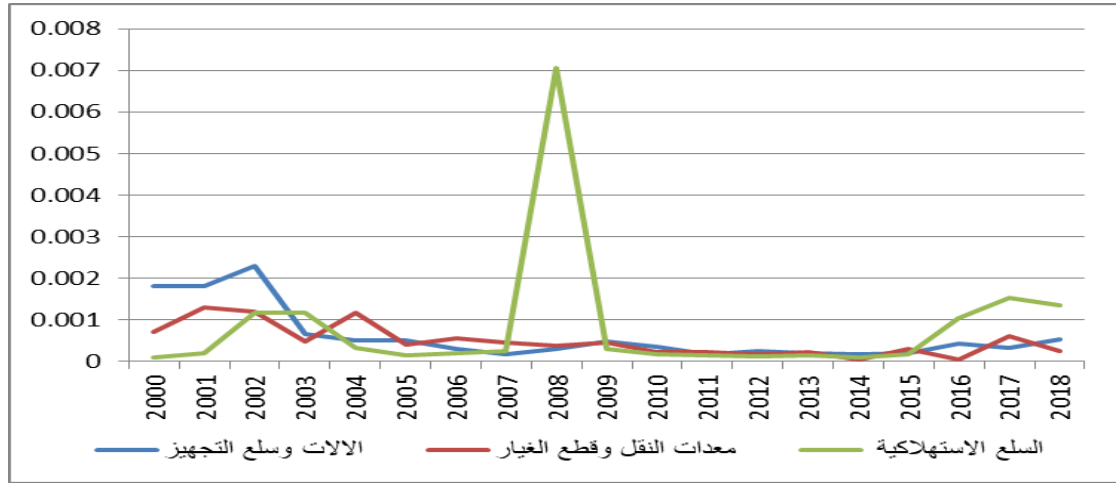
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص ص: 174-175، متوفر على الرابط:

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211>

رغم أن تطور نسب مساهمة الفئتين في الصادرات الجزائرية يبقى ضعيفا وبطيئا إلا أنه يعتبر إيجابيا. لأنه على صعيد القيم، نجد أن فئة التموين الصناعي مثلاً قفزت من صادرات تقدر بحوالي 38281.7 مليون دينار جزائري سنة 2000 (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021، الصفحات 174-175) إلى ما قيمته 156511.9 مليون دينار جزائري سنة 2017 (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021، ص 53)، أي أنها تضاعفت أربع مرات تقريبا. وعلى نفس المنوال كانت سيروية تطور قيم صادرات المواد الغذائية والمشروبات لتقفز من 2651.5 مليون دينار جزائري سنة 2000 (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021، الصفحات 174-175) إلى صادرات قدرها 38984.6 مليون دينار جزائري سنة 2017 (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021، ص 53)، أي أنها تضاعفت بأكثر من عشر مرات.

كل هذا أكد أنه سيساهم في خلق قطاعات اقتصادية منتجة وموجهة للتصدير. مجالها الرئيسي هو أحد هاتين الفئتين، بما في ذلك المنتجات الموجهة للصناعة والموجهة للاستهلاك والمواد الأولية. خصوصا في ظل ما تزخر به الجزائر من مقومات رأسمالية تؤهلها لتطوير إنتاجها وصادراتها في هذه الفئات. في المقابل، تبقى وضعية الفئات الاقتصادية الثلاث المتبقية (الآلات و سلع التجهيز، معدات النقل وقطع الغيار، السلع الاستهلاكية) مقلقة وتراوح نسب مساهمتها في الصادرات الجزائرية ضئيلة جدا وثابتة مع الزمن.

الشكل (07): تطور نسب مساهمة قطاعات الآلات و سلع التجهيز، معدات النقل وقطع الغيار، والسلع الاستهلاكية في الصادرات الجزائرية في الفترة بين 2000 و 2018



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017، نشرة 2018، رقم 48، ص 53.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015 نشرة 2016 رقم 46، ص 58.
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص ص: 174-175. متوفر على الرابط:

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211>

- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, **EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2013 A 2018**, Office National des Statistiques, Alger, Décembre 2019, p 76.

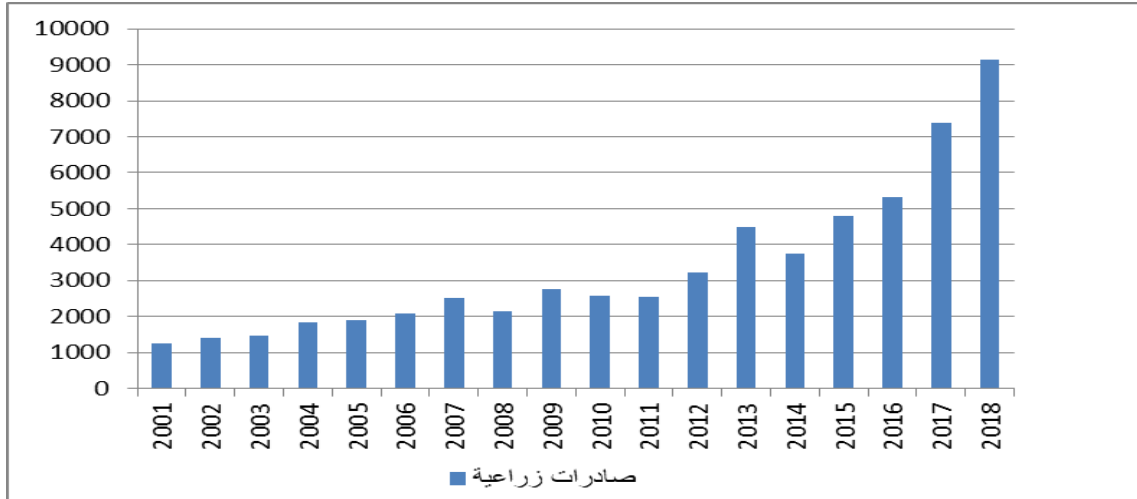
يوضح الشكل الوضعية الكارثية التي تمر بها هذه الفئات مع تدهور نسب مساهمتها في الصادرات الجزائرية رغم بعض التحسن الذي شهدته فئتي معدات النقل وقطع الغيار والسلع الاستهلاكية على وجه الخصوص بداية من سنة 2016، بما يترك مجال التوقع مفتوحا أمام تطور هذه الفئات أو تدهورها مجددا.

III-2- واقع الصادرات الزراعية الجزائرية

يهدف تحليل تطور الصادرات الزراعية الجزائرية الى تسليط الضوء أكثر على واقع مساهمة القطاعات المستدامة في تركيبة الصادرات الجزائرية. وكذا مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على إنتاج سلع معينة وتوجيهها الى التصدير. لاستخلاص نقاط القوة الناشئة التي يمكن الاعتماد عليها لقيادة مسيرة تنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وتبرز أهمية الصادرات الزراعية الجزائرية لعدة اعتبارات لعل من أهمها:

- الحاجة الى تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات للتخلص من تبعية تقلبات أسواق النفط؛
- سيرورة التطور التي أفضى اليها تحليل صادرات الفئات الاقتصادية الكبرى. والتي أفرزت تنامي بعض الفئات بما يبنى بإمكانية تحقيقها فوائض مالية واقتصادية على غرار ما تم التوصل اليه بالنسبة لفئة المواد الغذائية والمشروبات؛
- الإمكانيات الرأسمالية التي تزخر بها الجزائر والمتاحة لتجسيد الفرص التي يوفرها قطاع الزراعة وأسواقه الخارجية؛

الشكل (08): تطور الصادرات الزراعية الجزائرية في الفترة بين 2001 و 2018 (مليون دينار)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, **EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A 2011**, Office National des Statistiques, Alger, Novembre 2012, p 80.
- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, **EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2004 A 2014**, Office National des Statistiques, Alger, Octobre 2015, p 110.
- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, **EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2013 A 2018**, Office National des Statistiques, Alger, Décembre 2019, p 76.

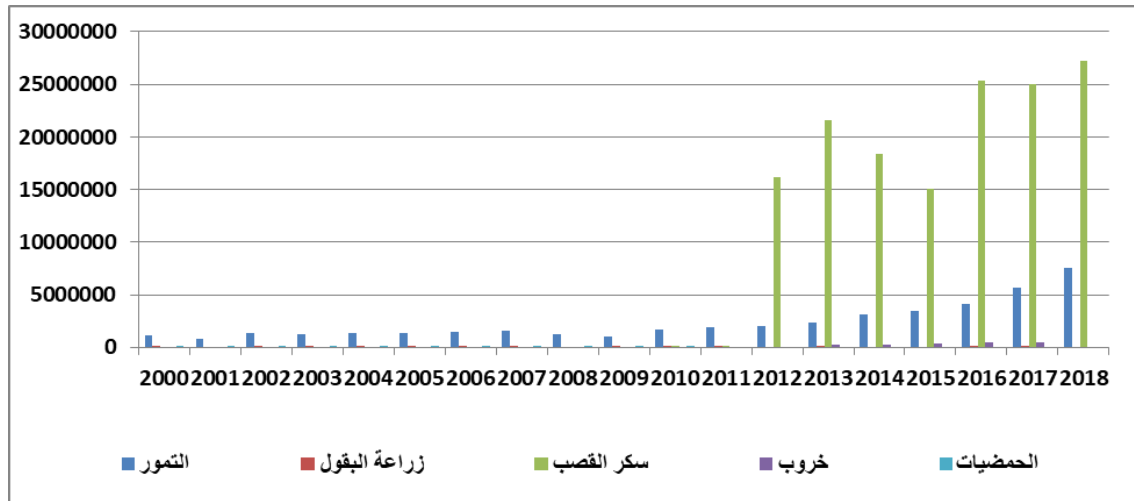
يظهر الشكل (08) تطور الصادرات الزراعية بشكل مستمر رغم تواضع ميل التزايد. ورغم أن نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي صادرات الجزائر يبقى ضئيلا جدا (0.9% في أحسن الأحوال سنة 2019) (world trade organization, 2021) بسبب ضخامة عائدات المحروقات ونسب مساهمتها، لكن هذا الأمر يمكن ترجمته من ناحية القيمة بشكل إيجابي، فبالأخذ بعين الاعتبار الظروف الراهنة التي يمر بها العالم والجزائر من عدم استقرار سياسي واقتصادي وحتى صحي فإن تجاوز الصادرات عتبة 09 مليار دينار جزائري سنة 2018، بعدما كانت تتجاوز 01 مليار دينار بقليل سنة 2001، يعتبر حصيلة إيجابية جدا وسببا لتركيز الجهود على القطاع بهدف تعظيم القيمة المتولدة منه وقيادة مسيرة تنوع الاقتصاد والرفع من الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

في ظل المعطيات الحالية، وتنامي المؤشرات الإيجابية بكون الصادرات الزراعية يمكن أن تشكل أحد البدائل الفعالة عن صادرات المحروقات. مع التأكيد على تناسب هذا البديل مع الإمكانيات الرأسمالية التي تتوفر عليها الجزائر، لاسيما: المالية، البشرية، الجغرافية، اللوجيستية بقدر أقل، وحتى المناخية. وعليه، يصبح من الضروري تحليل مكونات الصادرات الزراعية لتحديد المنتجات الزراعية ذات المساهمة الأكبر في الصادرات عموما والزراعية خاصة، بهدف تحديد السلع الزراعية ذات الأولوية بالرعاية والتطوير.

IV - أهم السلع الزراعية المصدرة

يصبو تحديد قائمة أهم السلع الزراعية تصديرا إلى تحديد الأهمية النسبية لهذه السلع، وأيا منها جدير بتسليط الاهتمام والجهود لتدعيم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. وهو ما سيقود إلى تحديد السلع الزراعية ذات المزايا النسبية والقدرات التصديرية والتنافسية مقارنة بباقي المنتجات الزراعية دون ذلك.

الشكل (09): تطور صادرات أهم السلع الزراعية الجزائرية في الفترة بين 2001 و 2018 (10^3 دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص ص: 189-190. متوفر على الرابط:

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211>

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015 نشرة 2016، رقم 46، ص 61.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017، نشرة 2018، رقم 48، ص 54.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2012-2014 نشرة 2015، رقم 45، ص 61.

- *La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2013 A 2018, Office National des Statistiques, Alger, Décembre 2019, p 76.*

يظهر الشكل رقم (09) أهم السلع الزراعية المصدرة في الفترة بين 2000 و 2018. حيث تتكون الصادرات الزراعية الجزائرية من: الحمضيات، الخروب، سكر القصب، زراعة البقول، والتمور. ورغم أن صادرات الحمضيات والخروب وزراعة البقول غير منتظمة وضعيفة جدا. حتى أنها لم ترق لتظهر على الشكل. إلا أن صادرات منتجي سكر القصب والتمور يعتبران واعدان جدا، حيث تزايدت صادراتهما بشكل مستمر. فتزايدت صادرات قصب السكر منذ سنة 2010 من 17.213 مليون دينار جزائري إلى 27204.3 مليون دينار جزائري سنة 2018. بينما تزايدت صادرات التمور وبالتحديد دقلة نور من 1110.3 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 7562.6 مليون دينار جزائري سنة 2018. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجزائر تصدر التمور منذ ستينيات القرن العشرين بما يكسبها ميزة تنافسية من حيث استحواذها على أسواق لمدة طويلة، ويجعلها الممون الأساسي لها. كما لا يمكن إغفال كون الجزائر دخلت كمنافس فاعل في سوق السكر بعد استحواذها على حصص سوقية معتبرة يبينها الشكل السابق.

على أساس ما سبق، يتضح أن تبني استراتيجية تنويع الصادرات وتحقيق هدف التخلص من التبعية للمحروقات يجب أن يبنى على أساس تنمية انتاج شعبي التمور وقصب السكر لما أظهرته الجزائر من إمكانيات تصديرية لهذين المنتجين.

في وقت تبقى الاحصائيات ضئيلة جدا عن صادرات قصب السكر في سنتي 2019 و 2020، حتى أن موقع trademap اعتمد على الشركاء التجاريين للجزائر لتحديد حجم صادراتها من منتج قصب السكر؛ يبقى أن ننوه أن الجزائر ليست بلدا منتجا لقصب السكر لأن احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لا تظهر الجزائر كبلد منتج لها بل على العكس من ذلك، فالجزائر استوردت ما قيمته 88.481 مليار دينار جزائري من قصب السكر (702.23 مليون دولار) سنة 2019، بزيادة قدرت بحوالي 96% عن واردات 2018 (Direction des Etudes et de la Prospective, 2021, p 76). وعلى هذا الأساس يمكن استبعاد قصب كمنتج زراعي جزائري؛ فهو سلعة اقتصادية تستورد ويعاد تصديرها الى الخارج، في ظل محاولة تحقيق فوائض ربحية، على أساس ما يفرضه قانون العرض والطلب والاعتبارات السوقية السائدة.

الجدول (01): تطور واردات الجزائر من قصب السكر في الفترة بين 2016 و 2020 (10^3 دينار

جزائري)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة الواردات	89,957,532	102,631,448	67,901,434	67,549,879	68,847,828
قيمة الصادرات	25326000	25016500	27204300	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- trademap, *List of products imported by Algeria Metadata at the same aggregation level as the product: 1701 Cane or beet sugar and chemically pure sucrose, in solid form, available on:*

https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=1%7c012%7c%7c%7c%7c1701%7c%7c%7c4%7c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1

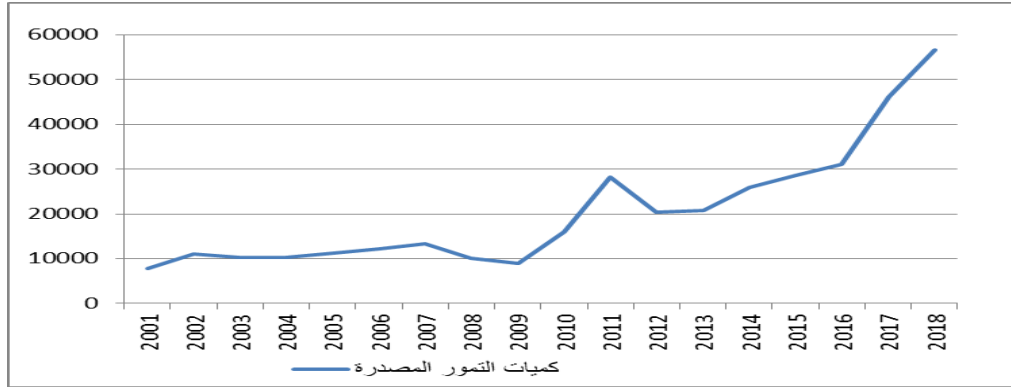
1

- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, *EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2013 A 2018*, Office National des Statistiques, Alger, Décembre 2019, p 76.

يوضح الجدول رقم (01)، أن واردات الجزائر من قصب السكر تتجاوز بكثير صادراتها. فعلى سبيل المثال، استوردت الجزائر سنة 2018 ما مقداره 67.9 مليار دينار جزائري. بينما وصلت صادراتها من نفس السلعة وفي نفس السنة فقط إلى حدود 27.2 مليار دينار جزائري. بما يؤكد فرضية أن الجزائر لا تنتج حاليا قصب السكر بل فقط تستورده وتعيد تصديره.

في المقابل، تشير وكالة الأنباء الجزائرية أن صادرات الجزائر من التمور سنة 2020 قد بلغت 8.95 مليار دينار جزائري (71 مليون دولار) (ALGÉRIE PRESSE SERVICE, 2021)، ورغم أن صادرات التمور لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الصادرات الكلية للجزائر والصادرات الزراعية أيضا إلا أنه من جانب آخر تظهر الاحصائيات أن الجزائر قد رفعت من قدراتها التصديرية لهذا المنتج من ناحية الكميات المصدرة.

الشكل (10): تطور كميات التمور الجزائرية المصدرة في الفترة بين 2001 و 2018 (طن)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2012-2014، نشرة 2015، رقم 45، ص 59.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017، نشرة 2018، رقم 48، ص 54.

- *La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A 2012, Office National des Statistiques, Alger, Novembre 2012, pp: 144- 153.*

- *La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2013 A 2018, Office National des Statistiques, Alger, Décembre 2019, p 88.*

يوضح الشكل كيف تطورت كميات التمور المصدرة خلال الفترة بين سنتي 2001 و 2018، مما يدل يقينا أن الجزائر تعتبر منتج التمور ضمن السلع ذات الأولوية التصديرية. حيث تضاعفت الكميات المصدرة من 8517 سنة 2001 الى 56656 طن سنة 2018. ورغم ذلك تبقى القدرات التصديرية الجزائرية للتمور متواضعة بسبب الطلب المحلي على هذه السلعة.

فعلى سبيل المثال: انتجت الجزائر سنة 2005، ما مقداره 516293 طن من التمور. بينما كان الاستهلاك المحلي يقدر بحوالي 489193 طن (عبد الرحمان، مختار، ومنصور، 2012، ص 22). وكانت صادرات الجزائر من التمور سنة 2005 تقدر بحوالي 11258 طن، بينما شهدت سنة 2017، إنتاج الجزائر لحوالي 1.100.000 طن سنة من التمور، منها 03% (46140.9 طن) موجهة للتصدير (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2017)، وهو ما يمثل حسابيا وتقريبيا الفائض عن الطلب المحلي.

V - الأفاق التجارية لتطوير صادرات التمور

في ظل كل السلبات أو نقاط الضعف التي تشوب صادرات التمور من حيث القيمة أو حتى الكمية، تبرز بعض الافاق المستقبلية لتطوير عائدات الجزائر من هذه السلعة في إطار جهودها التجارية لتنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

1-V- تصحيح مسار أسعار التصدير

تشير الاحصائيات المتوفرة عن أسعار تصدير التمور الى بعض الدول أن منتج (دقلة نور) الجزائري يصدر بأسعار زهيدة جدا تقل حتى عن مستوى الأسعار السائد على المستوى المحلي.

**الجدول (02): أسعار تصدير التمور الجزائرية في الأسبوع 24 من سنة 2016 (دقلة نور)
(أورو/5كغ)**

الدولة	دقلة نور	مجل
ألمانيا	5.20	11.00
فرنسا	5.20	7.55-7.20

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- *CBI, Perspectives du marché pour votre produit : Les dattes en Allemagne, Le point sur les dattes biologiques de Tunisie, ministry of foreign affairs, Aout 2016, p 22.*

تصدر دقلة نور بسعر 5.20 أورو لكل عبوة ذات 05 كيلوغرام. وبالأخذ بعين الاعتبار أن سعر صرف الأورو سنة 2016 استقر عند 116,3743 دينار جزائري (بنك الجزائر، مارس 2017، ص 28). فبذلك يكون سعر التصدير في حدود 605.2 دينار جزائري. مع العلم أن سعر الكيلوغرام من دقلة نور يسوق في الجزائر تقريبا عند نفس السعر. وهنا يبرز تساؤل جوهري: لماذا تصدر الجزائر دقلة نور عند هذا السعر؟

من جهة أخرى، يوضح الشكل أن منتج (تمور مجول) القادم من الأراضي المحتلة، يصدر إلى ألمانيا بسعر 11.00 أورو لكل 05 كيلوغرامات. مما يطرح تساؤلا جديدا عن اليات تسعير المنتجات ومدى تفوقها من حيث التركيبة الغذائية على المنتج الجزائري لتفسير هذا الفرق في السعر.

وخلاصة الامر، أن تعظيم عائدات تصدير التمور الجزائرية ينطلق من التفاوض حول إعادة تسعير هذا المنتج على الأقل بما يتوافق والاسعار السائدة محليا. ولما لا بالتناسب مع أسعار السلع المنافسة.

2-V- زيادة الكميات المصدرة

سبقت الإشارة إلى أن الكميات المصدرة من التمور الجزائرية تمثل فقط الفائض عن الطلب المحلي، والتي لا تتعدى في غالب الاحيان نسبة 05%. وهي من مواطن الضعف في الاستراتيجية التصديرية للتمور. فتعظيم الإيرادات ينطلق من الوصول الى أسعار توازنية وتوفير الكميات اللازمة لسد احتياجات السوق الدولية، مع البحث المستمر على أسواق جيدة.

الجدول (03): نسبة الصادرات من الإنتاج الكلي

السنة	2015	2016	2017
الكميات المصدرة (طن)	28644.9	31109.2	46140.9
كمية الإنتاج (ألف طن)	990.37695	1029.595655	1058.559
نسبة الصادرات إلى الإنتاج	%02.9	%03.02	%04.39

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية- المجلد 38، متوفر على الرابط:

<http://www.aoad.org/ASSY38/statbook38Cont.htm>

الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017، نشرة 2018، رقم 48، ص 54.

يؤكد الجدول رقم (03) على ضعف كميات التمور الجزائرية المصدرة في السنوات المختارة؛ فهي لم تتعدى 04.50%. والأكد أن أي استراتيجية تصديرية لابد أن تنطلق من تحقيق صادرات تتجاوز هذه النسب بكثير لتصل على الأقل إلى حدود 20% أو 30%.

3-V- أليات أخرى لتطوير صادرات التمور

يعتمد تطوير الصادرات الجزائرية أساسا على التحكم أولا في السعر والكمية المصدرة. لكن يمكن إضافة بعض الليات التي من شأنها تحفيز عملية التصدير والمصدرين. ومنها ما يلي:

- اعتماد بنية تحتية ولوجستكية حديثة ومتطورة، تضمن تموين السوق الدولية في الوقت المناسب وبأقل التكاليف. لا سيما تقرب المطارات من واحات الإنتاج وأماكن التجميع والتخزين؛

- تحفيز المنتجين والمصدرين ماليا وتمويليا وضريبيا بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية والتوجه أكثر بمنوتجهم نحو التصدير؛

- تفعيل اليات التسويق الدولي على غرار المشاركة في المعارض الدولية وكذا تنظيمها للتعريف بالمنتج الجزائري والتسويق لجودته؛ حملات الدعاية عبر شركات الطيران، الوكالات الدولية المتخصصة، دون إغفال ضرورة وسم المنتج الجزائري بعلامة تجارية موثقة ومحفوظة بهدف التمكن من اختراق أسواق جديدة والوصول إلى وجهات بعيدة عن المنافسين؛

- العمل على كسب أسواق وحصص سوقية دائمة، وعدم الاكتفاء بالصادرات الظرفية والمؤقتة؛

- ضرورة تأهيل المنتجين وجميع الأطراف المتدخلة في سيرورة تصدير التمور في مجال استعمال الأسمدة، الحفظ، التوضيب والتعليب، والنقل لتجاوز معايير الجودة المفروضة من طرف الزبائن؛

- ضرورة العمل على تطوير منتجات مشتقة من التمور على غرار: دبس التمر، خل التمر، سكر التمر... إلخ؛

- محاربة تهريب التمور الجزائرية خاصة إلى الجارة تونس لأنها تمثل منافسا مباشرا للجزائر. واحتمال تسويق الانتاج الجزائري المهرب تحت علامة تونسية وارد جدا؛

VI- الخاتمة

تنطوي التوازنات المالية والتجارية العالمية للدول على الوصول إلى تعظيم التدفقات النقدية الواردة من جهة. وتعظيم أيضا التدفقات السلعية الصادرة. هذه الوضعية تضمن تحقيق الميزان التجاري خاصة ومن بعده ميزان المدفوعات عموما فائضا إيجابيا ينعكس في تحسن الأوضاع المالية والتنموية الداخلية. وتتحقق هذه الوضعية في حالة الاقتصادات التي تتصف بجهاز انتاجي متطور وعالي الإنتاجية، وبالتنوع الاقتصادي، وبكفاءة اليد العاملة أيضا.

يعاني الاقتصاد الجزائري من نقمة الموارد عبر التبعية لعائدات قطاع البترول. فالاعتماد على قطاع واحد يتميز بالعوائد الربعية المرتفعة خلق إهمالا لباقي القطاعات على إختلاف أهميتها وقدراتها على تحقيق قيم مضافة تساند القطاع المدر الوحيد. في الوقت الحالي، وبعد انخفاض عوائد البترول، وانتشار ظروف استثنائية غير متوقعة على غرار جائحة كورونا، وحتى الظروف السياسية غير المستقرة؛ كل هذا جعل الجزائر تبحث بجدية عن بدائل حقيقية تدعم بها وضعها التجاري الخارجي.

1.VI. نتائج البحث

من أجل كل هذا، حاولت هذه الدراسة تحليل دور القطاعات الموجهة للتصدير، ومدى مساهمتها في الصادرات الكلية للجزائر، بهدف تحديد القطاعات ذات الأولوية بالتطوير والاهتمام. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط الآتية:

- ترتبط القيمة الاجمالية للصادرات الجزائرية بعلاقة طردية مع تغيرات أسعار البترول في الأسواق الدولية؛
- تعيش الجزائر مرحلة عجز الميزان التجاري مترجمة في تجاوز فاتورة الواردات قيمة الصادرات الكلية، مشتملة عوائد المحروقات، رغم الإجراءات التقشفية التي أقرتها الجزائر لترشيد فاتورة الواردات؛
- يتكون هيكل الصادرات الجزائرية من ست (06) فئات اقتصادية كبرى هي: المواد الغذائية والمشروبات، التموين الصناعي، الوقود و مواد التشحيم، الآلات و سلع التجهيز، معدات النقل وقطع الغيار، السلع الاستهلاكية. ورغم هذا التنوع في التوزيع إلا أن نسب المساهمات متباينة بشكل كبير؛
- تسيطر فئة الوقود و مواد التشحيم على ما نسبته 97.27% من الصادرات الجزائرية. بينما تحتل المرتبة الثانية فئة التموين الصناعي بنسبة تقدر بحوالي 2.31%. بينما تساهم بقية الفئات الأربع بنسب تقارب الصفر الصحيح. مما يعكس التبعية الكلية لقطاع المحروقات كمنتج أساسي ومصدر رئيسي للعائدات من النقد الأجنبي؛

- أظهرت فئتي المواد الغذائية والمشروبات والتموين الصناعي تزايدا مقبولا خلال الفترة بين سنتي 2000 و 2018. ورغم أن هذا التطور يبقى ضعيفا وبطيئا إلا أنه يعتبر إيجابيا؛ لأنه على صعيد القيم نجد أن صادرات فئة التموين الصناعي مثلا تضاعفت أربع مرات تقريبا. وعلى نفس المنوال كانت سيرورة تطور قيم صادرات المواد الغذائية والمشروبات التي تضاعفت بأكثر من عشر مرات؛ وهو ما سيساهم في خلق قطاعات اقتصادية منتجة وموجهة للتصدير، مجالها الرئيسي هو أحد هاتين الفئتين؛

- رغم أن نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي صادرات الجزائر يبقى ضئيلا جدا بسبب ضخامة عائدات المحروقات ونسب مساهمتها. لكن هذا الأمر يمكن ترجمته من ناحية القيمة بشكل إيجابي، فمعدل تزايد قيمة الصادرات الزراعية يعتبر حصيلة إيجابية جدا وسببا لتركيز الجهود على القطاع بهدف تعظيم القيمة المتولدة منه وقيادة مسيرة تنويع الاقتصاد والرفع من الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى؛

- تتكون الصادرات الزراعية الجزائرية من: الحمضيات، الخروب، سكر القصب، زراعة البقول، والتمور. ورغم أن صادرات الحمضيات والخروب وزراعة البقول غير منتظمة وضعيفة جدا، إلا أن صادرات منتجي سكر القصب والتمور يعتبران واعدان جدا. فتبني استراتيجية تنويع الصادرات وتحقيق هدف التخلص من التبعية للمحروقات يجب أن يبنى على أساس تنمية إنتاج شعبي التمور وقصب السكر لما أظهرته الجزائر من إمكانيات تصديرية لهذين المنتجين.

- تتجاوز واردات الجزائر من قصب السكر بكثير صادراتها، بما يؤكد فرضية أن الجزائر لا تنتج حاليا قصب السكر بل فقط تستورده وتعيد تصديره. وهو ما يقلل من نجاعة قصب السكر كبديل خالق للتنوع المالي المستدام لإرتباطه المباشر بهامش الربح المحقق والظروف التجارية السائدة في سوقه. بما يطرح خيار التحول

نحو انتاجه بهدف تلبية الطلب المحلي من جهة. ومن جهة أخرى، استكمال سيرورة التصدير والمحافظة على الأسواق المكتسبة من خلال توفير منتجا أكثر تنافسية من حيث السعر والتكلفة في المقام الأول؛

- تزايدت صادرات الجزائر من التمور خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2018 بالقيمة والكميات، مما يثبت المساهمة المستمرة لهذه السلعة في عائدات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛

- شعبة التمور هي البديل المستدام الأمثل الذي من شأنه أن يدر عوائد من النقد الأجنبي عن تصديره. نظرا للإمكانيات الإنتاجية والتجارية التي تمتلكها الجزائر. يبقى أن تدعم الجزائر هذا البديل بجملة من الآليات على غرار: زيادة الكميات المصدرة، إعادة الفاوض حول تسعيره، التحفيز المالي والضريبي للمنتجين، تشجيع أدوات التسويق الدولي، محاربة التهريب، وتوفير البنية التحتية واللوجيستية للتصدير.

2.VI. مقترحات البحث

إن تحقيق شعبة التمور لهدف تعويض جزء من العوائد البترولية الضائعة مع انخفاض أسعار البترول ينطلق من توفير بنية معلوماتية متكاملة حول هذه الشعبة. إضافة إلى إنشاء هيئات حكومية رسمية مهمتها مراقبة عمليات الإنتاج والمعالجة والتصدير مع معالجة النقائص التي تشوب هذه العمليات.

VII - الإحالات والمراجع

التقارير:

- Direction des Etudes et de la Prospective. (2021). statistiques du commerce exterieur de l'Algerie période: année 2020. Algerie: Direction Général des Douanes.

- world trade organization. (2021). algeria. world trade organization.

- الديوان الوطني للإحصائيات. (2021). الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017. الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات.

- الديوان الوطني للإحصائيات. (2021). حوصلة إحصائية 1962-2011 الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات .

- بنك الجزائر. (مارس 2017). النشرة الإحصائية الثلاثية. الجزائر: بنك الجزائر.

المقالات:

- مغاري عبد الرحمان، صابة مختار، وناصر الرجي منصور . (06، 2012). واقع فرع إنتاج وتصدير التمور بالجزائر وإمكانيات تطوره المستقبلي. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 03(01)، صفحة 22.

مواقع الانترنت:

- ALGÉRIE PRESSE SERVICE. (2021, 04 07). Dattes: 71 millions de dollars d'exportations en 2020 . Consulté le 09 09, 2021, sur Dattes: 71 millions de dollars d'exportations en 2020 : <https://www.aps.dz/economie/120318-dattes-71-millions-de-dollars-d-exportations-en-2020>

- UNCTAD. (2021, 07 22). General profile: Algeria . Retrieved 09 08, 2021, from UNCTAD STAT:<https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/012/index.html>

- وزارة التجارة وترقية الصادرات. (02 11 2017). إحصائيات وحصائل: ارتفاع إنتاج التمور في الجزائر إلى أكثر من 1 مليون طن خلال 2017. تاريخ الاسترداد 13 09 2021، من وزارة التجارة وترقية الصادرات:
<https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/datte-plus-d-un-million-de-tonnes-en-algerie-en-2017-dont-3-destinee-a-l-exportation>